المصالحة الوطنية الجزائرية كمقاربة لحل النزاع الداخلي .

Algerian national reconciliation as an approach to resolving internal conflict .

بقلم طالبة الدكتوراه: بوعزة فاطمة الزهرة

مخبر (الأمن القومي الجزائري الرهانات والتحديات)

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر.

تاريخ الإرسال: 2018/07 /22 تاريخ القبول: 2018/08 /17 تاريخ النشر: 2019/11 /30

الملخص:

طبقت الجزائر من خلال دستور 1989 ديمقراطية استعجالية غريبة عن النسق المعرفي والمجتمعي للدولة، تحت ضغوط البيئة الداخلية التي كان من بينها حاجة الشعب الجزائري للتغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي نتيجة الفراغ المجتمعي الذي وقعت فيه الدولة بعد فترة حكم الرئيس هواري بومدين، بالإضافة إلى عامل البيئة الدولية إذ عرفت دول العالم الثالث في فترة التسعينات ما سمي بالموجة الثالثة "موجة التحول الديمقراطي"، مما أدخل الجزائر في دوامة عنف سياسي بعد توقيف المسار الانتخابي من طرف السلطة الحاكمة سنة 1992، وكأن تلك الفترة في الجزائر كانت بمثابة ملتقى الأزمات المتراكمة منذ الاستقلال إلى أن انفجرت حين سنحت الفرصة بذلك، إلا أن الأزمة في الجزائر كانت أزمة سياسية وكان لا بد لها من حل سياسي، فاتبعت الدولة سياسة المصالحة الوطنية.

الكلمات المفتاحية: المصالحة الوطنية– الجزائر– النزاع الداخلي.

Abstract :

Algeria adopted through the Constitution of 1989 an emergency democracy that is alien to the country's cognitive and societal pattern, under the pressure of the internal environment, which included the need of the Algerian people for political, social and economic change as a result of the societal vacuum in which the state took place after the reign of President Houari Boumediene, In addition to the international environment factor. In the 1990s, third world countries defined the so-called "third wave" of the democratic transition, which plunged Algeria into a cycle of political violence after the electoral process was halted by the ruling power in 1992, As if that period in Algeria had served as a forum for crises accumulated since independence until it exploded when the opportunity arose, but the crisis in Algeria was a political crisis and had to have a political solution, the state has pursued the policy of national reconciliation.

Key Words: *National reconciliation - Algeria - internal conflict.*

مقدمة:

بنهاية الحرب الباردة تحولت بنية النظام الدولي، من نظام ثنائي القطبية إلى نظام الأحادية القطبية وهو ما تم التعبير عنه بمصطلح "النظام العالمي الجديد"، وتم التحول من نزاعات بين أقطاب دولية إلى نزاعات داخل الدولة الواحدة، إذ أن مواضيع النزاع الداخلي وأطرافه مرتبطة بقضايا داخلية في الأساس وإن تأثرت بعوامل خارجية، وقد ارتبط موضوع النزاع الداخلي بالتوجهات الفكرية التي أنتجها التوجه السياسي والاستراتيجي الأمريكي، بهدف الهيمنة العالمية والاستفادة من الفوضى الخلاقة على حد تعبيرهم من أجل تحقيق المصالح الأمريكية. ومن ثمة أصبحت دول العالم الثالث مسرح تجارب البحوث العلمية للولايات المتحدة الأمريكية، من ديمقراطية وتحديث وتنمية ...الخ .

بإقرار الجزائر مجموعة من الإصلاحات السياسية تأثرا بعوامل داخلية وأخرى خارجية، دخلت مرحلة عنف خطيرة تمت معالجتها من خلال سياسة المصالحة الوطنية التي تمكنت من تحقيق الأمن والاستقرار، باعتبار أن السلم بشقيه الداخلي والخارجي ضروري لتحقيق أهداف التنمية الشاملة إذ يعد الأساس في بناء الدول، كما تعتبر المصالحة مكسبا تاريخيا وسياسيا وثقافيا للدول التي تمكن نظامها السياسي ومجتمعها من تطبيقها.

إشكالية الدراسة:

تعتبر المصالحة الوطنية مشروع سياسي تعتمده الدولة بغية حل نزاعاتها الداخلية بين مختلف المكونات المجتمعية، ولكن تختلف كيفيات تطبيق هذا المشروع حسب البيئة الداخلية لكل دولة، ووفق الظروف المحيطة بمرحلة النزاع وما بعد مرحلة النزاع لهذا تختلف النتائج المتوصل إليها من حيث نجاح أو إخفاق سياسة المصالحة الوطنية، ومن هنا نطرح السؤال المحوري التالي:

- **إلى أي مدى ساهمت سياسة المصالحة الوطنية الجزائرية في حل النزاع الداخلي؟**

وللإجابة على الإشكالية تم اعتماد المحاور التالية:

-المحور الأول: المقاربات المفاهيمية والنظرية للنزاع الداخلي والمصالحة الوطنية.

-المحور الثاني: التحول السياسي في الجزائر من الانفتاح الديمقراطي إلى انسداد النظام السياسي.

-المحور الثالث: المسار السياسي لاسترجاع السلم والأمن في الجزائر.

المحور الأول: المقاربات المفاهيمية والنظرية للنزاع الداخلي والمصالحة الوطنية:

نشهد في واقعنا دولا هشة ذات أنظمة تسلطية، تبلغ فيها النزاعات درجات عالية من العنف والدمار، مما يُحتّم على العلبة السوداء على حد تعبير ديفيد أستون، إعداد مخرجات تحظى بالرضا والتأييد الشعبي، وتحقق التوافق العام بغية حل النزاع، ومن هنا تكون مخرجات النظام السياسي حيال هذه الفترة، تطبيق مشروع المصالحة الوطنية كخيار وحل سياسي وسلمي لا بديل له؛ وإن الإطار النظري للدراسة سيضبط لنا ما المقصود بهذه المصطلحات.

أولا: مفهوم النزاع الداخلي في الدراسات السياسية:

نتيجة حصول العديد من الدول على استقلالها، وبداية مشكلة بناء الدولة، تم التحول من النزاعات أو الحروب الدولية إلى نزاعات داخلية، ففي سنة 1992 تم إحصاء 29 نزاعا داخليا من أصل 30 نزاعا[1].

1-يمكن توصيف النزاع بأنه انعدام الاتفاق أو الإجماع على الأهداف بين طرفين أو أكثر وتحولهم من حالة التوافق إلى حالة من التصادم[ii]، كما يعرف أيضا بأنه: يمثل ظاهرة محورية في المجتمع بين فئاته وطبقاته المختلفة، ولابد من التوازن بين قوى المجتمع من أجل ألا يتحول النزاع إلى صراع وتعارض في الأهداف[iii].

وفي التاريخ الإسلامي، قال الصحابي أبي ذر الغفاري ﷺ: "عجبت لمن لا يجد قوت يومه كيف لا يحمل سيفه ويخرج باحثا عنه"، وهو ما يفسر أن ما تعيشه المنطقة العربية في الوقت الراهن من نزاعات داخلية، أن له أسباب منطقية[iv]

2-ومن الأسباب المكونة للنزاعات الداخلية: البنية المجتمعية – الوضع الاقتصادي – الوضع السياسي.

- البنية المجتمعية: أغلب دول العالم الثالث تعاني من أزمة الاندماج الوطني، فغياب التجانس المجتمعي يعتبر بيئة خصبة لحدوث النزاعات، ويعرف هارولد لاسويل Harold Lasswell النزاع الاجتماعي: "أنه ينتج عن إتباع جماعات بشكل واع لأهداف وقيم مختلفة"، وفي هذا الإطار يجب أن تكون للسلطة السياسية القدرة على احتواء الأقليات والمجموعات سواء كانت عرقية أو إثنية، وصهرها في نسيج اجتماعي موحد.
- الوضع الاقتصادي: تصدم مجتمعات الدول النامية، بخيبة عدم تحقيق ما كانت تأمله من خلال التنمية الاقتصادية، مما يخلق أزمات للدولة، لأن التحديث يتم بحرق المرحلية في التطبيق، مما يشكل صدمة مجتمعية قد تسبب نزاعا داخليا عنيفا، ومن الانعكاسات السلبية للتنمية الاقتصادية السريعة، مثلا: التفاوت الطبقي نتيجة عدم التوزيع العادل للموارد في مثل هذه الحالات.
- الوضع السياسي: الطبيعة التسلطية للأنظمة السياسية، وفقدها مع مرور الوقت للشرعية، يجعل الأطراف المتضررة تطالب بالتغيير، مما يغرق الدولة في نزاع داخلي، تزيد معه درجة العنف كلما حاول كل طرف التمسك بمصالحه وفرض سيطرته[v].

3-أدوات تحليل النزاع:

بعد وضع حدود نسق النزاع، يصبح بإمكاننا استعمال إحدى أو مجموعة من أدوات تحليل النزاع من أجل تعميق استبصارنا حول المظاهر المتعددة للنزاع، ومن بين هذه الأدوات التي نراها مناسبة لهذه الدراسة أداة نموذج الأدوار متعددة الأسباب[vi].

نموذج الأدوار متعددة الأسباب:

يميز هذا المفهوم بين العوامل البنيوية والعوامل فاعلية-التوجه وذلك من خلال التوليف بين المقاربات المتمركزة حول النسق وتلك المتمركزة حول الفاعل. وأثناء التركيز على النزاع يجب التفريق بين العوامل التالية:

1-الأسباب الأساسية أو الجذرية والعوامل البنيوية للنزاع، وهي التي تقع ضمن مدركات الفواعل.

2-الأهداف، وتتمثل فيما يقول أطراف النزاع أنهم يقاتلون من أجله، والمصالح والمواقف التي يعبرون عنها، والأهداف تؤثر على محتوى النزاع.

3-القنوات، وهي خطوط الانقسامات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، والوطنية التي ينقسم الناس على أساسها والتي تشكل هوية الجماعة، وغالبا ما لا تكون هذه القنوات ذات علاقة بالأسباب الجذرية للنزاع.

4-مثيرات التصعيد: وهي التي تتسبب في دفع النزاع نحو مرحلة متقدمة من التصعيد. من الصعب التعرف على هذه المثيرات في المراحل المتقدمة من التصعيد، كما أنه من الصعب على الأطراف الثالثة التأثير فيها[vii].

5-مسببات التغيير: وهي تؤثر على معدل، كثافة وطول مدة النزاع أثناء حدوثه، بإمكان القنوات ومسببات التغيير معا تحويل الأسباب مع مرور الزمن، مثلا عندما يبدأ النزاع بسبب الموارد وينتهي بهما المطاف بالقتال بسبب التمايز الإثني[viii].

ثانيا: المقاربة النظرية لمفهوم المصالحة الوطنية.

المصالحة هي كالعمل التطوعي الذي لا يمكن فرضه، وتشمل عملية المصالحة عموما خمسة فروع متداخلة: الأول هو تطوير رؤية مشتركة لمجتمع مترابط وعادل: بمعنى تطوير رؤية مستقبل مشترك يتطلب مشاركة المجتمع بأسره، وعلى جميع المستويات والفرع الثاني هو الاعتراف والتعامل مع الماضي أي الاعتراف بالخسائر والحقائق وتوفير آليات العدالة[ix].

ومن أجل بناء المصالحة، يحتاج الأفراد والمؤسسات إلى الاعتراف بدورهم في صراعات الماضي، وقبولها والتعلم منها بطريقة بناءة تضمن عدم التكرار. ويتمثل الفرع الثالث في بناء علاقات إيجابية جديدة بعد النزاع العنيف، مما يؤدي إلى قبول الاختلاف والتعدد، ويعد التغيير الثقافي فرعا للمصالحة، بمعنى القضاء على الخوف والعنف، ومعالجة مواقف الناس اتجاه بعضها البعض وتطور ثقافة احترام حقوق الإنسان والاختلاف البشري، وهو السياق الذي يصبح فيه كل مواطن مشاركا نشطا في المجتمع ويشعر بحس الانتماء. أما آخر فرع فهو التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من خلال إعادة البناء والمعالجة وتحويل كل ما أدى لنشوب النزاع، على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي[x].

المحور الثاني: التحول السياسي في الجزائر من الانفتاح الديمقراطي إلى انسداد النظام السياسي.

وفي هذا المحور سنحاول تقسيم الدراسة لمرحلتين أساسيتين، مرحلة بداية الانفتاح الديمقراطي منذ سنة 1989 إلى غاية 1992، ومن ثم مرحلة اللجوء للعنف السياسي إلى غاية 1999 بداية تحسن الأوضاع وذلك من خلال قانون الوئام المدني .

أولا: مرحلة إقرار الديمقراطية:

كانت بداية التحول الديمقراطي في الجزائر مع دستور1989،منطق إعادة إنتاج النظام وبقائه واستمراريته، هو ما دفع بالسلطة الحاكمة في الجزائر واضطرها إلى ما قامت به من إصلاحات دستورية، منذ إقرارها التعددية والانفتاح السياسي[xi]كما أن هذا الأخير لم يكن بمنأى عن العوامل الخارجية، المتمثلة في الضغط الممارس من طرف الدول الرأسمالية الغربية الملتفة حول القيادة الأمريكية،خاصة بريطانيا وفرنسا، في إطار مشروع النظام العالمي الجديد، وذلك بإحداث صدمة دولية قوية للدفع نحو إحداث هذا التغيير[xii].

لكن إقرار الديمقراطية بحرق المرحلية في التطبيقووفق النسق المعرفي الغربي،يؤدي إلى التعامل مع المفاهيم كأوهام، وأشار محمد عمارة إلى ضرورة عدم الحرج من نقد الديمقراطية،كما دعا إلى نقد أي نسق من الأنساق الفكرية بما فيها الديمقراطية[xiii]، وإنه لمن السهل وضع دستور ديمقراطيأما إصلاح الدولة للتكيف مع هذا الدستور يتطلب قبل الإقدام على تغيير الأبنية التغيير في الثقافة السائدة للنظام السياسي وللمجتمع،وإعادة نظر فعلية في مفهومي الدولة و المجتمع والعلاقة بينهما[xiv].

كما أن السلطة في الجزائر تحافظ على استمرارها مثل باقي أقطار العالم الثالث، لأنها حسب **مولود حمروش**:

"استوردت من الغرب أمرين تنظيم المخابرات وتنظيم الجيش لكنها أحجمت عن استيراد نظامه السياسي الديمقراطي كليا أو جزئيا وكانت النتيجة أن أصبحت دول ذلك العالم في ظل أجهزة قوية و مجتمعات ضعيفة ومفتتة،حيث قامت السياسات والأساليب العصرية بحماية أنظمة و حكام ينتمون إلى القرون الوسطى"[xv].

وفي المقابل مباشرة بعد الاعتراف قانونيا بحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، تمكنت هذه الأخيرة من ركوب الحركة الاجتماعية الشعبية وهي "كمادة خام" أي لازالت في بداية اندفاعها ونشاطهاوهذا نتيجة التشابه ولو جزئيا في قيم الثقافة الجذريةوالمنحدرات الاجتماعية بين قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذوهذه الحركات الاحتجاجية. ولكن كان الاستغلال لقوة هذه الحركات شكليا سطحيا فقطدون القيام بأي عمل فكري إصلاحيوكان هذا داخل الفضاءات الحضرية، مما جعل حزب جبهة التحرير الوطني يتقوقع في الريف و الهضاب العليا[xvi].

كما أن طيلة السنوات الماضية عرف دور جبهة التحرير الوطني القصور والجمود، وعدم القدرة على استيعاب الأعداد الكبيرة التي خرجت عن نطاق سيطرتها، بفعل التزايد المضطرد للسكان خاصة بعد أن أفصح الشباب الجزائري عن تمرده[xvii]، وكما هو الحال في نظرية الأطوار عند ابن خلدون، وصف الإسلاميون الجزائريون حالهم بأن زمن حزب جبهة التحرير الوطني قد ولّى لصالح زمن الجبهة الإسلامية للإنقاذ[xviii].

مثلت انتخابات 12 جوان 1990 أول انتخابات تعددية للناخب الجزائري، كما جرت الانتخابات في جو سياسي هادئ، إلا أن مشاركة المواطنين كانت متوسطة، حيث قدرت بنسبة 64.15بالمائة. تعود أسباب عزوف أكثر من 35 بالمائة من المواطنين الجزائريين عن المشاركة إلى ضعف قدرة الأحزاب السياسية حديثة النشأة في التعبئة، وأيضا الثقافة السياسية الخاضعة التي كانت سائدة في فترة الأحادية الحزبية والسيطرة السياسية،والتي تجعل المواطن يشكك في قدرته على التأثير في النظام أو إحداث التغيير. وهذا ما يجعله يعيش ما يسمى الغربة السياسية والاجتماعية في وطنه[xix]. ومن نتائج هذه الانتخابات المحلية، فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بنسبة قدرها 54.25 بالمائة فتحصلت على الأغلبية في 854 بلدية، وفازت ب32 مجلس شعبي ولائي بنسبة 54.25 بالمائة. في المقابل حصلت جبهة التحرير الوطني على 488 مجلسا شعبيا بلديا بنسبة 28.13 بالمائة مع 14 مجلسا ولائيا بنسبة 27.53 بالمائة[xx].

بناءا على ذلك، حاول أحمد طالب الإبراهيمي استخلاص العبر من الانتخابات البلدية والولائية، فوجد أن سبب هزيمة جبهة التحرير هو اللبس القائم بين الحزب و السلطة،وطالب آنذاك رئيس جبهة التحريرإما أن يتخلى عن رئاسة الجمهورية ويأتي هنا ليقود حزبه لخوض المعارك القادمة،وإما أن يتخلى عن رئاسة الحزب ويبقى رئيس كل الجزائريين، و حينئذ يدخل الحزب في المعارضة العلنية، منطلقا من مصلحة الجزائر و مصلحته كحزب لا من مصلحة السلطة، ومن أسباب الهزيمة أيضا حسب أحمد طالب الإبراهيمي، انضمام بعض القواعد النضالية إلى أحزاب أخرى بسبب ابتعاد جبهة التحرير الوطني عن مبدأ العدالة الاجتماعية، وكذلك الابتعاد عن مبدأ فصل الثروة عن الثورة[xxi].

إن ما أسفرت عليه الانتخابات المحلية من نتائج ألزم السلطة أن تقوم بتعديل آخر لقانون الانتخابات،وكان نظام الاقتراع الجديد يقتضي دوائر انتخابية صغيرة يتناسب حجمها مع مقعد واحد، وقام المجلس الشعبي الوطني بتضخيم عدد كبير من الدوائر الريفية. وهنا منحت السلطة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ذريعة النزول للشارع حيث كان 25 ماي 1991 موعدا لانطلاق إضراب عام مفتوح لعرقلة الانتخابات،ورفض القانون الانتخابي المعدل[xxii].

يوم 4 جوان 1991 أعلن رئيس الجمهورية حالة الحصار وتأجيل الانتخابات وتعيين السيد أحمد غزالي رئيسا للحكومة، وفي إطار ذلك قامت الحكومة بتعديل قانون الدوائر الانتخابية وجرى الدور الأول من الانتخابات التشريعية في 26 ديسمبر 1991، وكانت نتائجه لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ؛ ولقد أفرزت نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 1991 العديد من ردود الفعل، ففي 11 جانفي 1992 انسحب الرئيس الشاذلي بن جديد من الحياة السياسية وتخلى عن مهام رئاسة الجمهورية، مع أنه كان قد أقدم على حل المجلس الشعبي الوطني قبل إعلان استقالته. وفي يوم 14 جانفي 1992 صدر بيان عن المجلس الأعلى للأمن الذي كان

قد قرر إيقاف المسار الانتخابي، حيث أعلن فيه عن إنشاء سلطة فعلية تمثلت في هيئة جماعية سميت "بالمجلس الأعلى للدولة" برئاسة مُحَّد بوضياف و بذلك جمد الدستور طيلة تلك الفترة[xxiii].

لم يصل الحزب المنحل إلى السلطة كونه ليس له ضوابط تحوله عن الانزلاق، فمرونة الدستور قد يستغلها أي حزب فيحتكر السلطة عند بلوغها، وبالتالي يمنع التداول السلمي عليها مما يدخل الدولة في الفوضى، كما يجب الاهتمام بالتخطيط والدراسات الأكاديمية التي تضمن سلامة السياسة العامة المتخذة.

ثانيا: انغلاق النظام السياسي: مرحلة العنف السياسي.

ينطلق **كريزي KREISI** من تحديده لبنية الفرصة السياسية فيعرفها:كبنية للنظام السياسي الذي يعطي منفذا للحركات الاجتماعية المعارضة في حالة انغلاق النظام السياسي أمامهم، وهو ما سماه كريزي "قانون انغلاق النظام السياسي" الذي يؤدي إلى تطرف المعارضة و التجائها للعنف، هذا ما يفسر خروج مجموعة مسلحة من رحم الجبهة الإسلامية للإنقاذ (الحزب المنحل) هدفها الاستيلاء على السلطة من خلال العنف المسلح[xxiv].

1-اللجوء للعنف والعنف المضاد:

إجهاض التجربة التعددية المعبرة عن الديمقراطية في الجزائر، كان بمثابة تزكية للجناح المتطرف الذي كان يقول بأن الديمقراطية هي لعبة في أيدي الأنظمة، وأن هذه الأخيرة تلغي كل مسار ديمقراطي إذا لم يكن لصالحها[xxv]. في حين رأت السلطة أن لا مشاركة سياسية لمن يهدد بالسلاح. وهذا مبرر وضريعة اتخذتها الجماعات المسلحة أن تحتل الساحة بعد حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ وسجن قادتها، وأهدرت الجماعات المسلحة الرأس المال الانتخابي للجبهة الإسلامية للإنقاذ[xxvi].

يعرف "**مصطفى التير**" العنف السياسي على أنه ذلك العنف الموظف لغرض وضع سياسي معين أو الحصول على مكاسب سياسية بما في ذلك تغيير نظام حكم أو قلبه هذا التعريف يحدد طرفا العنف السياسي فهناك عنف السلطة، وعنف الجماعات التي تعارض السلطة. بناء على ذلك مورس في الجزائرالعنف الشعبي (غير الرسمي) من طرف الجماعات المعارضة للنظام السياسي وهذا بلجوئها للعنف المسلح ونشطت كل المجموعات التي كانت نائمة، والعنف الرسمي الذي مارسه النظام السياسي بعد توقيف المسار الانتخابي والمتمثل في الاعتقالات، أو في إصداره للقوانين الاستثنائية، بهدف الحفاظ على استقرار النظام واستمراره وهو عنف منظم، وبالتالي عرف العنف منعطفا خطيرا، ومن أبرز القوى التي مارست العنف ضد الدولة وأحيانا ضد المجتمع: هي جماعات مسلحة راديكالية تحت غطاء ديني منها[xxvii]:

الحركة الإسلامية المسلحة **MIA** تشكلت هذه الحركة مع نهاية 1991، وكانت نواة الحركة عناصر من جماعة مصطفى بويعلي، وهناك الجيش الإسلامي للإنقاذ **AIS** تأسس خلفا للحركة الإسلامية المسلحة، كما ظهرت الجماعة الإسلامية المسلحة **GIA** وهي اتحاد للعديد من الجماعات المسلحة، بدأت نشاطها في أكتوبر 1992 عرفت بشعار"لا حوار لا مصالحة لا هدنة مع الدولة الطاغية "، ولمجابهة أعمال العنف أعلنت حالة الطوارئ في 09 فيفري 1992، لكن في 29 يونيو 1992 تم اغتيال مُحَّد بوضياف الذي كان أمل الدولة في إعادة الهدوء للبلاد مما زاد الوضع تأزما[xxviii].

ومن خلال شعارات قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ تبين أن هدفها كان متمثلا في التغيير الجذري للنظام السياسي واستبداله وعدم التعامل بمنطق "الأخذ و العطاء" مع أصحاب القرار. وهذا ما منح فيما بعد الشرعية للمؤسسة العسكرية للتدخل من أجل حماية النظام المهدد بالسقوط[xxix]، وعبر الجيش عن موقفه بقوله:

"إذا كان الجيش الوطني الشعبي على غرار بعض السلطات العمومية والمؤسسات الوطنية، قد احترم بشكل دقيق اللعبة الديمقراطية فإن الأمر يختلف فيما يخص بعض التشكيلات ذات الطابع الديني"[xxx].

و بحسب ما قاله الفريق **محمد العماري** قائد أركان الجيش:

"كان ربيع 1994 الحقبة الأسوأ في الجزائر،عندما باشرت الجماعة الإسلامية المسلحةوبمقدارأقل الجيش الإسلامي للإنقاذ في استهداف مرافق اقتصادية و عسكرية،لكن في العام 1995 بذل الجيش جهودا جمة لوضع معادلة الرعب إلى جانبه أي بث الذعر في صفوف الإسلاميين، بمقدار ما فعله هؤلاء مع باقي فئات المجتمع"[xxxi].

فقد كانت سنوات 1992-1995 أفظع سنوات العنف والصراع الداخلي في الجزائر[xxxii]، وأصبح المدنيون طوعا أو كرها المجال الذي تقع فيه كل أعمال العنف، ورفع شعار "الجزائر واقفة على رجليها" فوقوع المذابح وسقوط مئات الضحايا لايبث على التلفزيون الجزائري، مما زاد من اتساع الهوة بين الشعب والسلطة،وعدم الثقة في الإعلام الجزائري[xxxiii].

2- العودة للشرعية الدستورية:

في ربيع 1997 أصبح بمقدور النظام السياسي أن يستأنف الانتخابات، و بالصورة التي كان مخططا لها منذ بداية الانفتاح ووجدت مجموعتين من الأحزاب وهي أحزاب النظام أي أحزاب الموالاة والأحزاب الأخرى المعارضة[xxxiv]، لكن كان النظام بحاجة إلى حزب آخر غير حزب جبهة التحرير الوطني، مماجعله ينشأ حزبا جديدا من داخل النظام وهو"التجمع الوطني الديمقراطي"[xxxv].

وفي ظل ظروف سياسية وأمنية مساعدة، نظمت السلطة الحاكمة الانتخابات التشريعية في 05 جوان 1997، وفاز فيها حزب التجمع الوطني الديمقراطي المنشأ حديثا بالأغلبية النسبية 33 بالمائة، ولم تسمح السلطة بحصول أي حزب على الأغلبية المطلقة حتى ولو كان الحزب حزبها من أجل السيطرة وخلق الديمقراطية الشكلية. أما الانتخابات المحلية التي كانت في أكتوبر 1997 تميزت على الصعيد الأمني بعقد هدنة لتوقيف أعمال العنف بين المؤسسة العسكرية والجيش الإسلامي للإنقاذ، وتعليق جميع الأعمال المسلحة ابتداء من الفاتح أكتوبر من نفس السنة[xxxvi].

وفي سنة 1998وضع تطبيق اتفاق الهدنة بين المؤسسة العسكرية والجيش الإسلامي للإنقاذاللذان اتفقا على ترسيمه قانونيافي مأزق، لأن رئيس الجمهورية اليمين زروال كان يعتبر أن ملف الحزب المحظور طوي من طرف العدالة، وبالتالي أعلن عن قراره بتقليص عهدته الرئاسية وتنظيم انتخابات مسبقة قبل نهاية شهر فيفري 1999، وعدم ترشحه مرة أخرى مراعاة لمبدأ التداول على السلطة[xxxvii].

وفي 15 أفريل 1999 انتخب عبد العزيز بوتفليقة بأغلبية مطلقة وبنسبة مشاركة كبيرة، تبنى الرئيس في برنامجه الانتخابي طرحا سياسيا وذلك من خلال التعامل مع ظاهرة العنف بتركيزه على ثلاث أولويات: إحلال السلام والوئام المدني، إعادة الاعتبار للجزائر في الساحة الدولية وإنعاش الاقتصاد الجزائري. وكان قانون الوئام المدني ومشروع المصالحة الوطنية كإطار شرعي لمعالجة العنف وإحلال السلام، وتعامل النظام السياسي في هذه المرحلة مع أعمال العنف بكل أريحية وسيطرة تامة[xxxviii].

المحور الثالث: المسار السياسي لاسترجاع السلم والأمن في الجزائر.

يتحول النظام السياسي إلى"آليةلإدارة النزاع" عندما يكون هدفه هو حل هذا النزاع وتوفير المناخ الملائم لذلك، وتشير بعض الآراء إلى أهمية ذلك على أساس أنه دائما توجد مصالح مشتركة قد يسهل التفاوض والمساومة بشأنها، كما يمكن أن تصبح معقدة وغير قابلة للتوافق. ويحتكر النظام السياسي من بين الأنظمة الاجتماعية الأخرى قوة الإكراه المادي المشروع، ولكن في ضبطه للنزاع ومعالجته ينبغي الاعتماد على الحلول التوفيقية والعمل المشترك. ويفضل تطوير وسائل إدارة النزاع بإحلال الإقناع والحوار محل الإكراه والجمود ورفض الآخر، وذلك مع مرور الوقت وتراكم الخبرة. إضافة إلى الوقاية من عوامل تفاقم النزاع باتخاذ السياسات والإجراءات الكفيلة بذلك وهذا من أجل تحقيق المصلحة العامة. واستخدام الوسائل السلمية الفنية من تعاون واتفاق وغيرها تصبح جزءا من الفلسفة السياسية، والتي تتلاءم ومختلف النظم السياسية المتقدمة والنامية كإطار للعمل[xxxix].

أولا: مسار تحقيق مشروع المصالحة الوطنية:

إن الأزمة الجزائرية كانت أزمة سياسية وكان لابد لها من حل سياسي، فاعتمد النظام السياسي كبداية للمسار قانون الرحمة ثم الوئام المدني وصولا إلى المصالحة الوطنية والتي هي مطلب سياسي وشعبي[xl].

بفشل كل الحلول السياسية –من قانون الرحمة وما تزامن معه من حوارات– وتأزم الوضعية الأمنية أكثر، ازدادت المطالبة الخارجية بإيجاد لجنة دولية للتحقيق في المجازر المرتكبة، خاصة وأن الاتهام كان موجها للمؤسسة العسكرية بأنها هي المسئولة عما آلت إليه الأوضاع الأمنية في البلاد. وبالتالي كان التوافق موجودا بين صناع القرار بانتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيسا لأمرين أساسيين: الأول لأن بوتفليقة مدني، وتنصيبه رئيسا يتلاءم مع التقاليد العسكرية المتمثلة باستخدام المدنيين واجهة بالنسبة إليهم مما يساهم في إخراج الجزائر من العزلة التي فرضت عليها، وبوصفه أيضا وزير خارجية سابق والأكثر فعالية. والسبب الثاني هو ما خلفه العنف كان ذو أبعاد سلبية جدا مما استدعى وجود حل ملموس حتى تسترجع الجزائر شرعيتها مرة أخرى، مما أمن مرور قانون الوئام المدني.[xli].

وصفت العهدة الأولى من حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بمرحلة "التوافق والانسجام" بين المؤسسة العسكرية و الرئاسة، ولكن بعد اكتساب الرئيس شرعيته من خلال الاستفتاء على الوئام المدني، والانفراج المالي الذي بلغ 12 مليار دولار، ونجاحه في فك العزلة عن النظام السياسي في بيئته الإقليمية والدولية، تحوّل التوافق إلى صراع وتنافس. وكان من أبرز نتائج فوز عبد العزيز بوتفليقة بعهدة رئاسية ثانية، حدوث تصدع داخل المؤسسة العسكرية، وتقاعد الفريق مُحَمَّد العماري، وطرح الرئيس مشروعا للسلم والمصالحة بتبني إستراتيجية "الارتياح العام" فلا هو أراد استفزاز الأطراف الاستئصالية، ولا قطع أمل القيادات الإسلامية بإمكانية العودة إلى الساحة السياسية[xlii].

لكن ما يجب قوله ومايبدوا لنا جليا، أنه من خلال نتائج قانون الرحمة إلى غاية 1999 قد حسمت الأزمة أمنيا وبالأساليب العسكرية أولا، ثم بعدها تم اللجوء إلى الحل السياسي السلمي. وهذا ما يفسر لنا عدم نجاح الحوار وقانون الرحمة وعقد روما ولكن سمح لقانون الوئام المدني بالتطبيق، بدليل أن المؤسسة العسكرية هي صاحبة القرار في الجزائر، وأعربت عن نيتها منذ بداية النزاع أنها تريد الاستئصال، وهذا لا يعاب على المؤسسة العسكرية لأن طبيعتها تحتم عليها اعتماد آليات القوة والقمع، ولكن ضعف المؤسسات السياسية وعدم فعاليتها في مواجهة الأزمات وتقديم حلول سلمية رشيدة وافتقادها للشرعية أدى إلى ملئ الفراغ بالمؤسسة العسكرية، وبالتالي عدم نجاح أي قرار من دون موافقة هذه الأخيرة.

ثانيا–الانعكاسات الداخلية والخارجية لمشروع المصالحة الوطنية.

1–الانعكاسات الداخلية:

ترتكز إستراتيجية المصالحة الوطنية بوصفها نسقا قيميا على فكرة الحل الشامل للأزمة الوطنية باجتثاث جذورها والقضاء على مسبباتها ومعالجة آثارها، وعلى فكرة تطوير سياسات قيادة المجتمع الجزائري على أسس الحكم الصالح والديمقراطية والتنمية الوطنية الشاملة والعدالة الاجتماعية الكاملة، وتوفير عوامل قوة الدولة الجزائرية وهيبتها في كامل المجالات[xliii].

إن سياسة المصالحة الوطنية ومن دون شك أثبتت فعاليتها في إعادة السلم المدني للمجتمع الجزائري، فأطلق سراح 2200 مقاتل من الجماعات المسلحة بعد المصادقة على الميثاق، وانخفضت أعمال العنف بشكل ملحوظ بعد أن كانت حديث الليل والنهار وارتفع عدد التائبين إلى 4868 في فترة ما بين 1999 إلى غاية أفريل 2003 مقارنة بعددهم في فترة ما بين 1995و 1999 كما تراجعت أرقام الموت من جراء أعمال العنف المسلح من 100.000 بين 1990-1999 إلى 5.942 حالة في فترة 1999-2003 ولا شك أن هذه الأرقام ناطقة ولا تحتاج إلى تعليق، وبالتالي أعيد للجزائر استقرارها وأمنها دون أن يكون لأي طرف خارجي اليد في ذلك وهو ما يحسب للجزائريين[xliv].

إلا أن السلطة الجزائرية يعاب عليها في مشروع المصالحة الوطنية قضية لازالت عالقة لليوم رغم محاولة تجاهلها وهي قضية المفقودين، رغم التعويض المادي ورغم كل الجهود المبذولة لتعزيز السلم والاستقرار، على الرغم من أن آليات التوصل إلى معرفة الحقيقة طبقت في الكثير من الدول التي عاشت نزاعات داخلية، مثال جنوب إفريقيا شكلت لجنة الحقيقة والمصالحة كلجنة مستقلة تفسح المجال أمام الضحية للتعبير عن رأيهم، ويقدم مرتكبي أعمال العنف شهاداتهم مقابل إعفائهم من أي ملاحقة قانونية، وبهذه الطريقة يكون العفو مقبولا، خاصة وأن الجزائر دولة هشة بسبب ما تعانيه من أزمات، مما يجعل هذه القضايا التي لا زالت لم تعالج سريعة الظهور والانفجار في حالة ضعف النظام السياسي[xlv].

إذن منذ إقرار مشروع المصالحة الوطنية وحتى يومنا هذا حققت الجزائر مكسبا أمنيا برغم ما يحيط بها إقليميا ودوليا، لكن في الوضع الراهن يصعب المحافظة على هذا المكسب، حيث أنه على باقي المستويات تعيش الجزائر داخليا انسدادا سياسيا واحتقانا اجتماعيا خطيرا، وقد وصف الباحث في علم الاجتماع السياسي **ناصر جابي** السلوك الحكومي بأنه "تخبط واضح ولا يمكن تصور كيف سيكون في سنة 2019 التي يتوقع الجميع أنها ستكون أصعب". وذهب أيضا إلى أن الإضرابات الراهنة التي تشهدها الجزائر كانت متوقعة منذ فترة، بسبب تردي الوضع المعيشي وإخفاق الحكومة في حل مجمل المشاكل السياسية والاجتماعية مشيرا إلى أن الأخطر في الوضع الراهن أن الحكومة لا تملك إستراتيجية رسمية لمواجهة تصاعد الغليان الاجتماعي. وقال "كل الجزائريين توقعوا أن تكون سنة 2018 سنة الحراك الاجتماعي المطلبي بامتياز، والحكومة نفسها توقعت الشيء ذاته وزادت عليه بالقول إن سنة 2019 ستكون أصعب. والغريب أن توقعات الحكومة ومؤسسات الدولة الأخرى لم تترجم إستراتيجية واضحة للتعامل مع هذا الحراك الذي لم يكن سرا وأضاف "نشاهد تخبطا قل نظيره في التعامل مع الحراك. رئيس حكومة غائب، ووزراء لا يعرفون ماذا يقولون وكيف يتصرفون وبماذا يصرحون، وتهديد بالمس بالحقوق الدستورية للجزائريين كالحق في الإضراب وحتى تلميح بحل النقابات"[xlvi].

وبالتالي لا يمكن أن نعتبر الأمن شيئا إيجابيا إذا كان عنده ضحايا. إن ضحايا الأمن لا يقتصرون فقط على أولئك الذين تطاولهم الآلة القمعية للدولة بشكل مباشر وبتمثيل تجسدي على حد تعبير ميشال فوكو، ولكن يتضمنون أيضا أولئك الذين يقعون فريسة للخطابات التي تروجها النخبة الحاكمة وآلتها الدعائية التي تعبئ كامل المجتمع ضدهم –الأمننة– وعندما تخلق الدولة التهديد أو تضخمه لتبرر شرعيتها أو تزيد اختراقها للمجتمع، ومتى تقوم بالأمننة لتبرر استعمال الإجراءات الاستثنائية، فإنها تصبح هي التهديد الوجودي لمواطنيها، وتصبح تمثل المشكلة وليس الحل. ليس هناك مخرج لتجاوز هذا التناقض سوى إعادة تقويم الرؤية الإيجابية للأمن،

ما نحتاجه هو إماطة اللثام عن التوظيف الاستغلالي للأمن، بدءا بتكرار الإشارات إلى المدلول السلبي والاستعمال غير البريء للمفهوم، وصولا إلى كشف الإحالات السلبية والمخيفة للأمن بوصفه استلابا واستغلالا وترهيبا[xlvii].

وفي ظل هذه التحديات لا بد من رفع درجة الإدراك وحجم الوعي بين النظام السياسي ومؤسسات المجتمع المدني، وضرورة تغيير العلاقة بينهما إلى علاقة ثقة وتأثير وتأثر بين السلطة والمجتمع، فلا بد من إصلاح العدالة لتعزيز دولة الحق والقانون وتطوير الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وضرورة تعميق الإصلاحات الاقتصادية والمالية...الخ[xlviii].

2-انعكاسات نتائج المصالحة الوطنية على المستوى الخارجي.

عين الجزائر على استقرارها المهدد بفعل هشاشة وضعها الداخلي؛ وعينها الثانية على التحرك الإفريقي ذو البنى السياسية والاقتصادية الهشة والتي تشكل ما من شأنه نقل جميع أنواع الفشل الأزموي والدولتي عبر الحدود مما يعني تهديد الأمن الجزائري بالإضافة أيضا لتحديات البيئة الدولية[xlix].

2.1-على المستوى القاري:

تسعى الدول في سلوكها الخارجي إلى تحقيق هدفين رئيسيين، يتمثل الهدف الأول في: خدمة المصالح القومية أو الذاتية للدولة وتتمثل في الأمن القومي، حماية السيادة الإقليمية، دعم وتنمية كل ما يدخل في إطار المصالح الحيوية للدولة، واستقلالية الدولة في ممارستها لسياستها الخارجية وبسط النفوذ القومي؛ والهدف الثاني: يتمثل في النزعة المثالية من خلال: الرغبة في دعم السلام العالمي، مساندة الشعوب في تقرير مصيرها، احترام القانون والعدالة الدولية وغيرها من مبادئ الإنسانية والقانون الدولي. وهذا ما اعتمدته الجزائر اتجاه إفريقيا عموما ودول الجوار من خلال سلوكها الدبلوماسي في دعم مسارات التسوية السياسية للنزاعات[l].

سعي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لتفعيل الدور الريادي للجزائر في إفريقيا يعود لعدة أسباب أهمها: رغبة الجزائر في الخروج من العزلة التي تعرضت لها خلال عشرية كاملة، بروز إرهاب من نوع جديد في منطقة الساحل والصحراء كمساس وتهديد للأمن الجزائري. ومن أجل هذا تسعى الجزائر لإقناع القوى الكبرى سيما الولايات المتحدة الأمريكية بمركزية دورها وأهميته في مكافحة ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي[li].

إلا أن الواقع الجديد هو زوال سلطة الدولة في العديد من الأقاليم وتحولها إلى دول فاشلة، يحتم على الدولة الجزائرية أن تغير من عقيدتها العسكرية والأمنية، إذ يجب أن تلعب دورا حياديا إيجابيا، ويجب أن تتدخل في الأحداث إن تطلب الأمر ذلك، باعتبارها قوة إقليمية لها القدرة على إعادة الأمور إلى نصابها، أيضا حجم الإنفاق العسكري الضخم الذي تضخه الميزانية لابد أن تظهر نتائجه عمليا من خلال دورها في المنطقة، وهذا من أجل أن لا تصبح هي الضحية القادمة لهذا الوضع الجديد إن لم تستطع التكيف معه[lii].

2.2- على المستوى الدولي:

إن أحداث 11 سبتمبر 2001، وكما أنها شكلت منعرجا في مسار ظاهرة الإرهاب في العالم، أيضا ساهمت في تطور الظاهرة الإرهابية وخصائصها في الجزائر، وذلك بانتقال نشاطها من الطابع الوطني المحلي إلى الطابع عبر الوطني،[liii] وسرعان ما اعتبرت التجربة الجزائرية خبرة رائدة يجب الاستفادة منها، فإن الدور الدبلوماسي والسياسي الجزائري لحل النزاعات في القارة الإفريقية سواء داخل أو بين الدول جعلها تحظى باهتمام أمريكي خاص، انطلاقا من اعتبار الجزائر قطبا حيويا في القارة الإفريقية يصعب الاستغناء عنه، ويجب استغلاله كعنصر مساعد لإستراتيجيتها في القارة، متجاوزة بذلك نقاط الاختلاف بينها وبين النظام الجزائري[liv].

أصبح من المهم أن يدعم المجتمع الدولي المقترحات المقدمة من الطرف الجزائري، وذلك بالموافقة على تجريم دفع الفدية للإرهابيين،[lv] أيضا شهدت الجزائر تدفقا لرؤوس الأموال الأوربية بعد تحسن المحيط الاقتصادي ومناخ الأعمال، وتجسد ذلك في أفريل 2002 حيث أمضت الجزائر اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ودخلت حيز التنفيذ سنة 2005[lvi].

وفي الأخير ما يجب قوله، أنه على الجزائر أن تتجند بإصلاحات داخلية جذرية، وعلى كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أجل الحفاظ على المكسب الأمني الذي حققته بفضل سياسة المصالحة الوطنية، ولا يكون ذلك إلا باستكمال مسار هذه الأخيرة وتحقيق الرضا والتوافق العام حولها، وهنا يصبح الأمن العام كمتغير تابع لمصالحة وطنية جادة كمتغير مستقل، مما يجعل الجزائر في منأى عن الأحداث والفوضى الراهنية المحيطة بها، ويكسب تجربتها في تحقيق السلم والاستقرار الشرعية الدولية أكثر مما هي عليه، وبالتالي تتمكن الجزائر من السير قدما نحو تحقيق المستقبل المأمول الذي يتحقق بفضل المصالحة الوطنية الحقيقية.

الخاتمة:

مع نهاية ثمانينات القرن الماضي عرفت الجزائر تحولا ديمقراطيا، أعطى للشعب الجزائري دفعا قويا لاستبدال كل ماله علاقة بالنظام الأحادي التقليدي الذي عمر سنينا، إلا أن توقيف المسار الانتخابي واللجوء إلى العنف السياسي وفشل المؤسسات السياسية في تسيير المرحلة، جعل المؤسسة العسكرية الفاعل الوحيد على الساحة السياسية في إدارة مرحلة النزاع، مما يتناقض مع الديمقراطية التي كفلت دستوريا وقانونيا، ولم تكفل على أرض الواقع.

ولمواجهة الضغوط الدولية التي كانت تدعوا إلى التحقيق في الجرائم المرتكبة خلال فترة التسعينات، ولمنع تدخل أي طرف أجنبي في الوضع الداخلي للجزائر، طبق قانون الوئام المدني سنة 1999، ثم قانون المصالحة الوطنية سنة 2005. وبالتالي كانت الإصلاحات في أغلبها سطحية ومؤقتة، وهذا ما لم تستطع الجزائر تحقيقه، تطبيق المصالحة الوطنية بمنطق العدالة الانتقالية، حتى تتمكن من معالجة العديد من القضايا التي لا زالت عالقة لحد الساعة كقضية المفقودين وضحايا الإرهاب وعمليات الاعتقال والقتل والكثير من الأحداث الغامضة وغير الواضحة، مما جعل المصالحة الوطنية غير مكتملة التطبيق.

إذن مخرجات النظام السياسي الجزائري هي مخرجات آنية تصدر تحت الضغط والتهديد فقط، فقد لجأ صناع القرار لتطبيق الديمقراطية تحت وضع اضطراري، واضطر لتطبيق الحل السياسي السلمي بسبب الضغط الخارجي، مما يجعل سياساته العامة استعجالية ومؤقتة تعالج الأزمات بشكل سطحي، لا من خلال التخطيط والبحث الجذري في الأسباب، وهذا ما زالت تعاني منه الدولة الجزائرية لغاية الوقت الحالي.

ولا أدل على ذلك من الوضع الذي نعايشه حاليا، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي معارضة حزبية ضعيفة ومبتلعة من طرف النظام، مجتمع مدني مسيس وتربطه بالنظام علاقة زبائنية، انعدام الثقة بين المواطن والنظام السياسي، اقتصاد بترولي ريعي مهدد للسلم الاجتماعي بسبب انخفاض سعره، انتشار الفساد والفقر والبطالة، انتشار ثقافة الخضوع والتبعية والاتكالية ... الخ.

وفي الأخير يجب القول أن مشكل الإرهاب في دول العالم الثالث بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة، أصبح بمثابة أسلحة الدمار الشامل في يد الدول الكبرى والتي على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ما لم تتمكن الدول الهشة من استكمال بنائها الداخلي وإعادة بناء الثقة بينها وبين شعوبها.

الهوامش:

[i] حسين بهاز، مقاربة نظرية لظاهرة الصراع الدولي، 15 أكتوبر، 2014، في:
https://revues.univ-ouargla.dz/index.php

[ii] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دليل المجتمع المحلي للحد من النزاعات والتنمية الحساسة للنزاعات، اليمن، 2012، ص06.

[iii] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي- إنجليزي)، 2005، ص450.

[iv] أنواع الصراع ومفهومه، قسم البحوث والدراسات، في:
http://www.aljazeera.net

[v] حسين بهاز، "مقاربة نظرية لظاهرة الصراع الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية،" جامعة قاصدي مرباح .ورقلة، في:
https://revues.univ-ouargla.dz

[vi] سيمون مايسون، ساندرا ريتشارد، أدوات تحليل النزاع، محمد حمشي (مترجم)، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون: قسم الوقاية من النزاعات وتحويلها، ص02.

[vii] المرجع نفسه، ص14.

[viii] المرجع نفسه، ص15.

[ix] Brandon Hamber, Gráinne Kelly, Reconciliation A working definition, Democratic Dialogue, September 2004, p 04.

[x] Ibid, p 05.

[xi] صالح زياني، "الانفتاح السياسي في الجزائر و معضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية،" **دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص،أفريل2011، ص313 .

[xii] محمد بلقاسم حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية: تشريح و ضعية**(الجزائر: مطبعة دحلب حسين داي، 1993)، ص80.

[xiii] منعم العمار، "الجزائر والتعددية المكلفة،" في: مجموعة من المؤلفين، **حول الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط.2، 1999)، ص 129.

[xiv] صالح بلحاج، **أبحاث و آراء في مسالة التحول الديمقراطي بالجزائر** (الجزائر: مخبر دراسات و تحليل السياسات العامة، د.س) ، ص 32 .

[xv] إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،ط.2، 2009)،ص144.

[xvi] ناصر جابي، برهان غليون (تقديم)، **الجزائر: الدولة والنخب** (الجزائر: منشورات الشهاب، 2008)، ص 71.

[xvii] منعم العمار، مرجع سابق، ص42.

[xviii] لويس مارتينار، **الحرب الأهلية في الجزائر**، محمد يحياتن (مترجم)،(د.ب: منشورات مرسى، 1998)، ص107 .

[xix] محمد بوضياف، "مستقبل النظام السياسي الجزائري،" (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008)، ص ص137- 138.

[xx] أبومدين طاشمة، مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر 1988-1992،" (مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2000-2001)، ص ص 152- 153.

[xxi] أحمد طالب الإبراهيمي، **المعضلة الجزائرية: الأزمة والحل 1989-1999** (الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط.4، 1999) ص44.

[xxii] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص ص 58-59.

[xxiii] المرجع نفسه، ص 60.

[xxiv] رياض الصيداوي، "الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر،" في: مجموعة من المؤلفين، **حول الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية و الثقافية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 1999)، ص540.

[xxv] لويس مارتينار، مرجع سابق، ص229.

[xxvi] المرجع نفسه، ص229.

[xxvii] بوشنافة شمسة، آدم قيي، مرجع سابق، ص ص134- 135.

[xxviii] كربوش أحمد، "مكانة سياسة المصالحة الوطنية في حل الأزمة الجزائرية،" (مذكرةماجستير،كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2012)، ص ص41-42 .

[xxix] لقرع بن علي، "ربع قرن على توقيف المسار الانتخابي في الجزائر: دروس وعبر،" المركز الديمقراطي العربي (برلين)، 13 جانفي 2017:
http://democraticac.de/?p=42444

[xxx] مرزود حسين، "الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر 1989-2010،" (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2011-2012)، ص187.

[xxxi] رشيد تلمساني، "الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية و المصالحة الوطنية،"**أوراق كارنيغي** (مركز كارنيغي للشرق الأوسط)، عدد7، يناير2008، ص5.

[xxxii] عبد النور منصوري، "المصالحة الوطنية من منظور الأمن الإنساني،" (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2009-2010)، ص102.

[xxxiii] عبد الحميد مهري، مرجع سابق، ص ص182-183.

[xxxiv] لقرط الحسين، "عملية صنع القرار السياسي في ظل التحول الديمقراطي دراسة حالة الجزائر 1989-2009،" (مذكرة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة 2014 -2015)، ص ص125-126.

[xxxv]مرزود حسين، مرجع سابق، ص 239.

[xxxvi]المرجع نفسه، ص 244-247.

[xxxvii]المرجع نفسه، ص 256.

[xxxviii]بوشنافة شمسة ،آدم قبي، مرجع سابق، ص ص136-137.

[xxxix]عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي** (القاهرة: مكتبة الآداب بالحرم الجامعي لجامعة القاهرة، ط.2، 2006)، ص ص145-146.

[xl]نزهة حانون، "الأساليب الاقناعية في الصحافة المكتوبة الجزائرية ميثاق السلم والمصالحة الوطنية نموذجا دراسة تجربتي النصر والخبر،" (مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2007-2008)، ص120.

[xli]فوزية قاسي، عربي بومدين، "العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري،" سياسات عربية، ، عدد 19، مارس 2016، ص ص 60-62.

[xlii]محمد بوضياف، "النظام السياسي الجزائري في ظل خيار المصالحة الوطنية: التطورات والمشاهد المحتملة،" **المجلة العربية للعلوم السياسية**، عدد 29، جانفي 2011، ص15.

[xliii]محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، مرجع سابق، ص226.

[xliv]المرجع نفسه، ص283.

[xlv] رشيد تلمساني، مرجع سابق، ص19.

[xlvi]عثمان لحياني، الجزائر: عودة الحديث عن مجلس تأسيسي، 18 فبراير2018.
https://www.alaraby.co.uk/politics/2018/2/17

[xlvii]سيد أحمد قوجيلي، "الأمن كابتزاز: جذور الدولة الحامية في العالم العربي، شؤون الأوسط،" مركز الدراسات الإستراتيجية، 2015، ص ص12-13.

[xlviii]فريدة روطان، "الإستراتيجيات الجزائرية لمواجهة التهديدات الإقليمية بين النجاحات والإخفاقات"، المركز الديمقراطي العربي (برلين)، 27 ديسمبر 2016.
http://democraticac.de/?p=41728.

[xlix] بوحنيه قوي، "الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 3 يونيو 2012، ص03.

[l]مصطفى صايج، "الجزائر والأمن الجهوي : التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الجهوي،"(كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، د.س)، ص ص01-02.

[li]قط سمير، "السياسية الخارجية الجزائرية في إفريقيا: التطورات والمحددات،"**دفاتر السياسة والقانون**، العدد الأول، جانفي 2017، ص76.

[lii]السعيد خويلدي، السعيد خويلدي، "الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية،" (ملخص ورقة المشاركة في الملتقى الدولي) كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، يومي 12-13 نوفمبر 2014، ص10.

[liii]منصور لخضاري، **تطور "ظاهرة الإرهاب" في الجزائر من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني**،دراسات إستراتيجية (194)، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط.1، 2014)، ص42.

[liv]مريم براهيمي، "التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية،" (مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2011-2012)، ص163.

[lv]المرجع نفسه، ص165.

[lvi]كربوش محمد، مرجع سابق، ص132.